STATE OF KUWAIT
CENTRAL AGENCY FOR PUBLIC TENDERS

دولة الكويت
الجهاز المركزي للمناقصات العامة

تعميم رقم (2025/16)

الصادر بتاريخ 21/ 2025/10

- بعد الاطلاع على القانون رقم (49) لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة وتعديلاته،
- وعلى اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات العامة الصادرة بالمرسوم رقم (30) لسنة 2017،
- وعلى قانون رقم (116) لسنة 2013 في شان تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت،
- وعلى قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة المتخذ بالاجتماع رقم (2025/92) المنعقد بتاريخ 20 / 2025/10 المتضمن الاطلاع والموافقة على التعميم الخاص بمشاركة الأجنبي مباشرة،
- وفي إطار تعزيز مبدأ الشفافية والمنافسة وتطبيق أحكام قانون المناقصات العامة وبما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على المال العام من خلال تمكين الشركات الأجنبية من التقدم مباشرة دون وكيل أو شريك محلي، ولتسهيل إجراءات اعمالها داخل الدولة وضمان سرعة انجاز المعاملات المتعلقة بالمشروع ومنها استخراج ترخيص استثماري صادر من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.
- **وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة**

أولاً: يجب على كافة الجهات العامة عند اعداد وثائق المناقصات وما في حكمها الالتزام بعدم تضمين أي شرط يلزم المتقدم الأجنبي بتعيين وكيل أو شريك محلي.

ثانيًا: يُعمل بهذا التعميم من تاريخ صدوره، وعلى جميع الجهات المعنية الالتزام بما ورد فيه عند طرح أو دراسة المناقصات والممارسات والتعاقد المباشر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الأمين العام

للجهاز المركزي للمناقصات العامة

أنور أحمد الطوارئ
الأمين العام
للجهاز المركزي للمناقصات العامة بالتكليف